

تقرير الشال

الحديث يتركز حول بدائل التمويل باعتباره أمرا مقبولا بدل البحث في المبررات «الشال» لوزير المالية: الأفضل تسهيل الاستثمارات الأقل عائداً بدل الاقتراض لتمويل العجز



غروب في مدينة الكويت..العجز بدأ واحتمال استمراره سنوات طويلة

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن الحديث كثر في الآونة الأخيرة عن عجز الموازنة وهو الأول منذ 15 عاماً إن تحقق، وكان عجز الموازنة واقعا في الفترة ما بين بداية ثمانينيات القرن الفائت ونهايته. ويتركز الحديث للأسف حول بدائل تمويل العجز باعتباره أمرا مقبولا بدلا من سدها الزمني المحتمل ومبرراته وسبل اجتنابه إن كان سوف يستمر لفترة طويلة قادمة كما حدث في حقبه عجز الثمانينات وما بعدها والتي أتت على نحو 64% من رصيد احتياطي الأجيال القادمة.

وأشار التقرير إلى أن التحليل الواقعي يروج لمستقبل سوق النفط أن أسعار النفط ستظل لفترة طويلة قادمة في حدود الـ 70 دولارا للبرميل، وهو معدل تكلفة إنتاج النفط

الأفضل تصنيف الاستثمارات وفق معدل عائدها المستقبلي وليس 10 سنوات للوراء

العجز سيستمر لسنوات طويلة.. النفط سيبقي عند 70 دولارا للبرميل

غير التقليدية مع معدل عائد يضمن استمرار الاستثمار فيها، وقريبة من تكلفة إنتاج النفوط التقليدية الصعبة. وفي دول إنتاج النفوط السهلة، سوف تستمر المنافسة على حصص الإنتاج لتعويض فاقد الإيراد من انخفاض الأسعار، وهو عامل سلبي آخر ضاغط على الإنتاج والأسعار. وفي معظم دول النفط، يتابع مشتقاته رخيصة جدا -أعلى أسعار في العالم في النرويج- ومعدلات النمو السكاني مرتفعة، بما يعني تاكل نصيب المخصص من الإنتاج للتصدير لصالح الاستهلاك المحلي، وفي الوقت نفسه هناك ضغوط لزيادة النفقات العامة لمواجهة تزايد الاحتياجات وتزايد السكان وتعويض معدلات التضخم، وبإيجاز شديد، من المرجح فقدان أسعار النفط في المستقبل المنظور

غير التقليدية مع معدل عائد يضمن استمرار الاستثمار فيها، وقريبة من تكلفة إنتاج النفوط التقليدية الصعبة. وفي دول إنتاج النفوط السهلة، سوف تستمر المنافسة على حصص الإنتاج لتعويض فاقد الإيراد من انخفاض الأسعار، وهو عامل سلبي آخر ضاغط على الإنتاج والأسعار. وفي معظم دول النفط، يتابع مشتقاته رخيصة جدا -أعلى أسعار في العالم في النرويج- ومعدلات النمو السكاني مرتفعة، بما يعني تاكل نصيب المخصص من الإنتاج للتصدير لصالح الاستهلاك المحلي، وفي الوقت نفسه هناك ضغوط لزيادة النفقات العامة لمواجهة تزايد الاحتياجات وتزايد السكان وتعويض معدلات التضخم، وبإيجاز شديد، من المرجح فقدان أسعار النفط في المستقبل المنظور

غير التقليدية مع معدل عائد يضمن استمرار الاستثمار فيها، وقريبة من تكلفة إنتاج النفوط التقليدية الصعبة. وفي دول إنتاج النفوط السهلة، سوف تستمر المنافسة على حصص الإنتاج لتعويض فاقد الإيراد من انخفاض الأسعار، وهو عامل سلبي آخر ضاغط على الإنتاج والأسعار. وفي معظم دول النفط، يتابع مشتقاته رخيصة جدا -أعلى أسعار في العالم في النرويج- ومعدلات النمو السكاني مرتفعة، بما يعني تاكل نصيب المخصص من الإنتاج للتصدير لصالح الاستهلاك المحلي، وفي الوقت نفسه هناك ضغوط لزيادة النفقات العامة لمواجهة تزايد الاحتياجات وتزايد السكان وتعويض معدلات التضخم، وبإيجاز شديد، من المرجح فقدان أسعار النفط في المستقبل المنظور

الخمول الاستثنائي والطويل لبورصة الكويت انعكاس لإدارة الاقتصاد الكلي تعلموا من الصين.. إدارة فقاعات الأسهم

| اسم السهم | السعر | التغير | حجم التداول |
|------------|----------|------------------|-------------|
| 00 10000 | 0 | 000 000 00000 | 3 155 |
| 18 -056 | 1486 14 | 1358 1478 1302 | 1426 |
| 100 10000 | 0 | 000 000 00000 | 1638 |
| 100 100000 | 0 | 000 000 00000 | 3 165 |
| 148 -479 | 75330 | 18 10 18 19 1652 | 1836 |
| 102 360 | 19636 | 2222 2348 2220 | 2222 |
| 170 -192 | 15 7203 | 85 1 9 18 8 16 | 887 |
| 136 -199 | 1058 13 | 852 860 784 | 853 |
| 120 03 1 | 33556 | 16 15 1654 1498 | 16 15 |
| 307 19 1 | 12 172 1 | 898 933 832 | 830 |

مستثمرة في الأسهم الصينية أمام شاشة تعرض الأسعار في البورصة الصينية وذلك عقب التدخل الحكومي الاسبوع الماضي الذي هذا تزييف الأسعار وأعاد اللون الأخضر

استعرض تقرير الشال التجربة الصينية، للتعريف بأثر توقيت وبنجاعة السياسات والإجراءات لخفض التكلفة غير الضرورية اللازمة، إذ قال انه «بنظرة على تجربة سوق الكويت للأوراق المالية، يمكننا دون ظلم أحد، التأكيد على أن خموله الاستثنائي وطويل الأمد ومنذ خريف عام 2008 رغم رواج سوق النفط لسنوات، دليل على خمول إدارة الاقتصاد الكلي».

وقال التقرير رغم الانفتاح المتزايد للاقتصاد الصيني، يبدو أن أولى أولويات إدارته هي الحفاظ على تفوق تنافسيته، فسعر صرف اليوان مدار ومنخفض بقصد حتى يعطي أفضلية لصادراتها والعكس لوارداتها، وضبط أسعار أولوية، وضبط أسعار

توقيت التدخل أهم من الإجراء نفسه

80% من الأفراد في البورصة الصينية.. تشبيه بالكويت

مواطنيها على الاستثمار في سوق الأسهم الصيني، ربما بغرض توسعة قاعدة الطبقة الوسطى بغير طريق رفع الأجور، واستجاب الأفراد للدعوة وبخفاقة مما رفع نصيبهم في تداولاتها إلى نحو 80%.

وأشار التقرير إلى ان بورصة الصين دخلت ما يسمى بمرحلة الهوس، وبحلول 12 يونيو 2015، كان المؤشر الصيني قد حقق مكاسب بنحو 59,7%، وكان الأعلى مكاسب في العالم وبفارق كبير. مثل هذه الارتفاعات الكبيرة وخلال مدى زمني قصير، عادة ما تصيب السوق بحساسية شديدة تحتاج أي حدث ما، مثل أزمة ديون اليونان، وأوروبا أكبر الشركاء التجاريين للصين، والذي تزامن مع إجراءات صينية مقصودة لكبح المضاربة على الأسهم، بما أهله لدخول ما يسمى بمرحلة الهلع، وفقد

المؤشر ما بين 12/06/2015 و 08/07/2015 نحو 32,1%، وما يفترض أن نضعه تحت المراقبة، هو، كيف تتصرف الصين في مرحلة الهلع قبل أن يتحول إلى انهيار، فالسوق الصيني بدأ بالارتداد الإيجابي بدءاً من يوم 09/07/2015 محققاً مكاسب بنحو 5,8% في يوم واحد، ثم 4,5% في يوم 10/07/2015 واستمر في تحقيق المكاسب في بداية الأسبوع الفائت قبل أن يرتد سلبيا وإن بوتيرة ضعيفة، وكانت الحصيلة تحقيق مكاسب بنحو 9% في أسبوع واحد كما في الرسم البياني المرفق.

الطروحات الأولية - IPO - وضخ مليارات للشراء من السوق، كلها إجراءات تحفيز لجانب الطلب، وخفض العرض، أوقفت نحو 40% من الشركات المدرجة تداول أسهمها. والارتدادات الإيجابية مؤشر على نجاح سياسة إدارة الأزمة، ليس فقط بإجراءاتها المذكورة، بل بكون أثر التوقيت أهم من الإجراء نفسه. يبقى أن نعرف، بأنه لا ضمانات، لاستمرار الارتداد الإيجابي، فالمؤكد أن الإجراءات وأجبهت التداعيات النفسية للأزمة وحققت أثرها على المدى القصير، أي خفض مستوى الهلع، ولكن قسوة الدفع تحتاج إلى تحسين المتغيرات الحقيقية مثل حلول أزمة اليونان وتطورات أوضاع سوق النفط.

تناول تقرير «الشال» بالتحليل النشرة الإحصائية الفصلية (يناير - مارس 2015) لبنك الكويت المركزي، والتي تشير إلى أن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ نحو 4,134 ملايين نسمة، كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 42 ألف نسمة، عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغت نحو 1,03%، وهي نسبة ستصل إلى نحو 4,1%، فيما لو حسبت على أساس سنوي.

وتشير النشرة، إلى أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية-، قد حقق، في الربع الأول 2015، فائضا بلغ نحو 1,540 مليار دينار، بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته نحو 57,3% من مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت، وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 3,943 مليارات دينار، منها نحو 90,8% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 2,403 مليار دينار. وكانت الكويت قد حققت فائضا، في الربع الأول من العام الفائت (2014)، بلغ نحو 5,751 مليار دينار، وانخفض قليلا جدا هذا الفائض إلى نحو 5,738 مليار دينار، في الربع الثاني من ذلك العام، وانخفض، إلى نحو 5,585 مليار دينار، في الربع الثالث، ثم يواصل انخفاضه الملحوظ إلى نحو 3,604

مليارات دينار، في الربع الرابع، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. أي إن الميزان التجاري، في عام 2014، قد حقق فائضا بلغ نحو 20,677 مليار دينار، وهو فائض أدنى بما نسبته 15% عن مثيله المحقق في عام 2013 والبالغ 24,334 مليار دينار، ولكن، بالمقابل ارتفعت قيمة الواردات السلعية، بما نسبته 7,8%، عن مستواها في عام 2013. ومن المتوقع أن يبلغ فائض العام الحالي نحو 6 مليارات دينار، فيما لو تكرر فائض الربع الأول، وهذا الفائض سيكون أدنى، إن استمرت أسعار النفط وإنتاجه عند مستوى الربع الأول، ولكن معدل أسعار النفط كان أعلى للربع الثاني، ومن المتوقع أن يكون أعلى من الربع الأول أيضا للربعين الثالث والرابع، لذلك قد يراوح انخفاض الفائض إلى ما بين 50 - 60%.

ارتفاع الواردات السلعية للكويت بنسبة 8%

السكن والجملة يرفعان أسعار المستهلك

وقال التقرير ان أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، حققت نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 1%، إذ بلغ معدلها نحو 135,8 (سنة 2007=100)، مرتفعا من معدل نحو 134,5، في الربع الرابع من العام الفائت، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار خدمات السكن من معدل نحو 135,4، إلى معدل نحو 138,7 (2,4+%)، وكذلك الارتفاع في أسعار الجملة من معدل نحو 126,1، إلى معدل نحو 128,5 (1,9+%)، للفترة نفسها.

وقال التقرير ان أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، حققت نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 1%، إذ بلغ معدلها نحو 135,8 (سنة 2007=100)، مرتفعا من معدل نحو 134,5، في الربع الرابع من العام الفائت، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار خدمات السكن من معدل نحو 135,4، إلى معدل نحو 138,7 (2,4+%)، وكذلك الارتفاع في أسعار الجملة من معدل نحو 126,1، إلى معدل نحو 128,5 (1,9+%)، للفترة نفسها.

وتشير النشرة إلى استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 4,498%، في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو 4,494%، في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0,3%، لكن المعدل الموزون للفائدة على القروض، واصل ارتفاعه، من نحو 4,380% إلى نحو 4,394%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0,3%.

الفائدة على الودائع تواصل انخفاضها.. مقابل ارتفاعها على القروض

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 33,544 مليار دينار، بارتفاع من مستوى 32,484 مليار دينار، في نهاية عام 2014، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 3,3%. وأخيرا، ارتفعت، قليلا، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 33,046 مليار دينار، من نحو 32,720 مليار دينار، في نهاية العام الفائت، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1%.

تسجيل 342 مليون دينار بنهاية يونيو.. على أساس سنوي 40% انخفاضا في تداولات العقار

أشار تقرير «الشال» إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، خلال يونيو 2015، مقارنة بسيولة مايو 2015 حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 341,8 مليون دينار، (بعد استثناء كل من النشاط الحرقي والمواقف والشريط الساحلي)، وهي قيمة أعلى بما نسبته 23,6% عن مثيلتها في مايو 2015، البالغة نحو 276,4 مليون دينار، بينما انخفضت بما نسبته 39,7% مقارنة مع تداولات يونيو 2014. وبحسب آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل، فإن تداولات يونيو 2015 توزعت ما بين نحو 274,3 مليون دينار، ونحو 67,5 مليون دينار، وكالات، في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 602 صفقة، توزعت مسا بين 495 عقودا و 107 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى نسبة، وفي عدد الصفقات العقارية والبالغة 243 صفقة وممثلة بنحو 40,4% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة حولي بـ 119 صفقة وتمثل نحو 19,8%، في حين حصلت محافظة الجبراء على أدنى عدد تداول بـ 28 صفقة ممثلة بنحو 4,7%.

وقال التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 142,4 مليون دينار

مرتفعة بنحو 9% مقارنة مع مايو 2015، عندما بلغت نحو 130,6 مليون دينار، وتمثل ما نسبته 41,7% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 47,2% في مايو 2015، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 154,9 مليون دينار، أي قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 8,1% مقارنة بمعدل هذا الشهر، وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 425 صفقة مقارنة بـ 354 صفقة في مايو 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص بنحو 21,4%، ونشاط السكن الاستثماري بنحو 37,5%، والنشاط التجاري بنسبة بلغت نحو 77,2%.

وقال التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 142,4 مليون دينار، ونحو 67,5 مليون دينار، وكالات، في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 602 صفقة، توزعت مسا بين 495 عقودا و 107 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى نسبة، وفي عدد الصفقات العقارية والبالغة 243 صفقة وممثلة بنحو 40,4% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة حولي بـ 119 صفقة وتمثل نحو 19,8%، في حين حصلت محافظة الجبراء على أدنى عدد تداول بـ 28 صفقة ممثلة بنحو 4,7%.

وقال التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 142,4 مليون دينار، ونحو 67,5 مليون دينار، وكالات، في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 602 صفقة، توزعت مسا بين 495 عقودا و 107 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى نسبة، وفي عدد الصفقات العقارية والبالغة 243 صفقة وممثلة بنحو 40,4% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة حولي بـ 119 صفقة وتمثل نحو 19,8%، في حين حصلت محافظة الجبراء على أدنى عدد تداول بـ 28 صفقة ممثلة بنحو 4,7%.